مقدمة الطبعة العربية

1 ـ سيظل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 حدثاً مهماً في التاريخ، علماً أنه لم يشكل «تحولاً تاريخياً». فالحدث، في الواقع، لم يخدم إلا إتاحة الفرصة للسلطات الأميركية كي تسرِّع تطبيق سياسة جرى تقريرها مسبقاً. لعب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر دوراً مماثلاً لدور حريق الرايخستاغ في زمانه، حيث سمح لهتلر «بتشريع» سياسة التصفية العنيفة للمعارضة الداخلية، والتحضير للحرب. ولا شك أن هذا هو السبب وراء عدم كشف الغموض عن الظروف المحيطة بهذا الحدث.

تحكم الولايات المتحدة، اليوم، زمرة من مجرمي الحرب، وصلت إلى السلطة عبر شبه انقلاب، بعد انتخابات مثيرة للشكوك (في حين كان هتلر منتخباً فعلاً!). ومنحت هذه الزمرة لشرطتها، بعد «حريق رايخستاغها» (في 11 أيلول/سبتمبر)، سلطات شبيهة بالسلطات التي أوكلت للغستابو. هذه الزمرة لديها «كفاحها»، ومنظماتها الجماهيرية، ومتنبِّؤها. يجب امتلاك شجاعة قول هذه الحقائق كلها، والكفُّ عن التلطّي وراء جملة باتت مضلِّلة وتافهة: «الأصدقاء الأميركيون».

منذ سنوات 1980، ومع تباشير انهيار النظام السوفياتي، ارتسم خيار الهيمنة، الذي كسب مجمل الطبقة القائدة في الولايات المتحدة (النخب الديموقراطية والجمهورية، معاً). واختارت الولايات المتحدة، مأخوذةً بالزهو بقدراتها العسكرية، والتي باتت بلا منافسٍ يخفِّف من غلواء

تخيلاتها، أن توطد سيطرتها عبر نشر ستراتيجية عسكرية صرف من أجل «التحكم بالكوكب». ودشّنت أولُ سلسلة من التدخلات ـ الخليج، ويوغوسلافيا، وآسيا الوسطى، وفلسطين، والعراق ـ تنفيذ هذا المخطط من الحروب «المصنوعة في الولايات المتحدة»، منذ بداية التسعينيات. وهي حروب لا نهاية لها، خططت لها وقررتها واشنطن من جانبها وحدها.

الاستراتيجية السياسية المواكبة لهذا المشروع تحضّر له الذرائع. أكان الإرهاب، أو النضال ضد الاتجار بالمخدرات، أو الاتهام بإنتاج أسلحة دمار شامل. وهذه ذرائع بديهية، عندما نعلم حجم التواطؤ الذي سمح للـ سي .آي .إي بفبركة عدو إرهابي «حسب الطلب» (طالبان، بن لادن، الغموض الذي يكتنف حوادث 11 أيلول/سبتمبر)، أو تطوير «مشروع كولومبيا» الموجّه ضد البرازيل. أما الاتهامات بإنتاج أسلحة خطيرة، الموجهة للعراق، وكوريا الشمالية، ولأية دولة ربما، في المستقبل، فإنها تبدو باهتة وبلا معنى إذا ما قورنت باستخدام الولايات المتحدة فعلياً لهذه الأسلحة (القنابل على هيروشيما وناغازاكي، السلاح الكيماوي في فيتنام، والتهديد المعلن باستخدام السلاح النووي في أزمات آتية...). تلك إذاً وسائل دعاية لا غير. قد تكون فعالة، ربما، في إقناع الرأي العام الساذج في الولايات المتحدة، ولكنها تفقد من مصداقيتها كل يوم في أنحاء العالم الأخرى.

و«الحرب الوقائية» التي تُصاغ «كحق» تعلنه واشنطن، هي إلغاء للقانون الدولي بالجملة. فشرعة الأمم المتحدة تمنع اللجوء إلى الحرب، إلا في حالة الدفاع المشروع، وتُخضع تدخلها العسكري المحتمل نفسه لشروط صارمة، بحيث يكون الردع مدروساً ومؤقتاً. ويعلم كل الحقوقيين أن الحروب التي بوشر بها منذ سنة 1990 هي لاشرعية بالكامل، وبالتالي، فإن الذين تحملوا مسؤوليتها، هم، من حيث المبدأ، مجرمو حرب. لقد باتت الولايات المتحدة، مع تواطؤ آخرين، تعامل الأمم المتحدة، مثلما عاملت الدول الفاشستية عصبة الأمم، آنذاك.

2 ـ إن إلغاء حق الشعوب، الذي يُستهلك الآن، يؤدي إلى إبدال مبدأ مساواتها بمبدأ التمييز بين «شعب مختار» (هو شعب الولايات المتحدة، وشعب إسرائيل، كإضافة) يمتلك حق اجتياح «المدى الحيوي» الذي يراه ضرورياً، وبين الآخرين، الذين لا يُطاق وجودهم نفسه إلا إذ كان لا يشكل تهديداً لمشاريع أولئك المدعوين ليكونوا «أسياد العالم».

ما هي إذاً المصالح «القومية» التي تتلاعب الطبقة الأميركية الحاكمة في التذكير بها، كما يحلو لها؟

حقيقة القول أنَّ هذه الطبقة لا ترى نفسها إلا في هدف واحد هو «الإثراء». والدولة الأميركية ذاتها قد وضعت نفسها في خدمة إشباع متطلبات الجانب المسيطر من الرأسمال، المكوَّن من الشركات الأميركية عابرة القوميات.

لقد أصبحنا، كلنا، «حمر الجلود» بنظر القيادة الأميركية؛ أي شعوباً لا حق لها في الوجود إلا بمقدار ما يستجيب لتوسع الرأسمال الأميركي عابر القوميات. ويعدوننا بمحق كل مقاومة، وبكل الوسائل، وصولاً إلى الإبادة. لا يترددون في مقايضة ثلاثمائة مليون ضحية مقابل خمسة عشر مليوناً من الربح الإضافي للاحتكارات الأميركية. «الدولة المارقة» بامتياز ـ إذا استعرنا تعبير الرؤساء بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن ـ هي الولايات المتحدة.

هذا المشروع هو مشروع إمبريالي، بالمعنى الأكثر فظاظة. لكنه ليس «إمبراطورياً» بالمعنى الذي يعطيه نغري Negri لهذه اللفظة. لأنه لا يقضي بإدارة مجموع المجتمعات البشرية، من أجل دمجها في نظام رأسمالي متناسق، بل نهب مواردها فقط. إن اختزال الفكر الاجتماعي إلى بديهيات الاقتصاد المبتذل، والانتباه الوحيد الجانب إلى رفع المردودية المالية القصيرة المدى للرأسمال المسيطر إلى حدها الأقصى، ووضع الوسائل العسكرية المعروفة في خدمة هذا الرأسمال، هي المسؤولة عن هذا

الانحراف المتوحّش الذي تحمله الرأسمالية في داخلها، منذ أن تخلّت عن كل نظام للقيم الإنسانية، وأحلت محلّه مقتضيات الخضوع المطلق لقوانين السوق المزعومة.

لا يمكن لهذا المشروع، إذا ما استمر في الانتشار لبعض الوقت، إلا أن يولّد فوضى متعاظمة تستدعي إدارة أكثر فظاظة وعنفاً، من دون رؤيا ستراتيجية بعيدة المدى.

3 ـ إن اختبار عناصر هذا المشروع الإجرامي، قياساً إلى حقائق الرأسمالية المسيطرة، المكوّنة من مجمل بلدان الثلاثية (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) سيسمح بقياس مواطن قوته وضعفه.

الرأي السائد، الأكثر رواجاً، الذي تشيعه وسائل الإعلام من دون دعوة إلى التفكير، هو أن القدرة العسكرية الأميركية لا تشكل إلا قمة جبل الجليد، ويمتد تحتها تفوُّق الولايات المتحدة في كل الميادين، وتحديداً الاقتصادية، ومن ثم السياسية والثقافية. وبالتالي فالخضوع لهيمنتها أمر لا مفر منه.

معاينة الحقائق الاقتصادية تكذب هذا الرأي. فالنظام الإنتاجي للولايات المتحدة ليس «الأكثر فعالية» على الإطلاق. على العكس، لا يستطيع أيٌ من قطاعاته أن يكسب الرهان على منافسيه في سوق مفتوحة فعلاً، كما يتخيّلها الاقتصاديون الليبراليون. يشهد على ذلك العجز التجاري للولايات المتحدة، الذي يتفاقم من سنة إلى أخرى: مئة مليار دولار سنة 1989 مقابل 450 ملياراً سنة 2000. فوق ذلك، يطال هذا العجز، عملياً، كل قطاعات النظام الإنتاجي. وحتى الفائض الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في مجال الخبرات عالية التقانة، وكان بقيمة 35 مليار دولار سنة 1990، تلاشى، ليحل محله عجز. ويشهد التنافس بين أريان وناسا، بين الإيرباص وبوينغ على هشاشة الأفضلية الأميركية. ففي وجه أوروبا واليابان بالنسبة للمنتجات عالية التكنولوجيا، وفي وجه الصين وكوريا وبلدان صناعية أخرى في آسيا بالنسبة للمنتوجات المصنّعة العادية، وفي وجه أوروبا والقرن

الجنوبي في أميركا اللاتينية، ربما تعجز الولايات المتحدة عن الكسب من دون اللجوء إلى وسائل «فوق اقتصادية» تنتهك المبادىء الليبرالية المفروضة على المنافسين.

في الواقع، لا تتمتع الولايات المتحدة بمزايا مقارنة ثابتة إلا في قطاع السلاح، وتحديداً لأن هذا القطاع يتفلّت إلى حد كبير من قواعد السوق، ويحظى بدعم الدولة. لا شك أن هذا الدعم يترك بصماته على قطاعات مدنيّة (الإنترنت مثال معروف جداً)، ولكنه يتسبب، في الوقت نفسه، باختلالات جدية، تشكل عقبات أمام قطاعات إنتاجية عديدة.

يعيش الاقتصاد الأميركي، طفيلياً، على حساب شركائه في النظام العالمي. «في الولايات المتحدة هناك 10% من الاستهلاك الصناعي المستورد الذي لا تتم تغطيته بصادرات من المنتجات القومية». («ما بعد الإمبراطورية»، أ. تود).

العالم ينتج والولايات المتحدة تستهلك (التوفير القومي يقارب الصفر). «أفضلية» الولايات المتحدة تشبه أفضلية قنّاص يغطي عجزه الآخرون، طوعاً أو قسراً. والوسائل التي تستخدمها واشنطن للتعويض عن عجزها متنوعة: انتهاكات متكررة للمبادىء الليبرالية، وصادرات السلاح (60% من السوق العالمية) المفروضة على حلفاء خاضعين (معظمهم لا يستخدم هذه الأسلحة، كدول الخليج، مثلاً)، والبحث عن أرباح فوق العادة من النفط (الدافع الحقيقي للحروب في آسيا الوسطى والعراق). يبقى أن الأساسي من العجز الأميركي يُغطّى بمساهمات مرسملة مصدرها أوروبا، واليابان، والجنوب (البلدان النفطية الغنية، والطبقات الكومبرادورية في كل بلدان العالم الثالث، بما فيها الأكثر فقراً)؛ يضاف إلى ذلك، الاستنزاف المفروض على كل بلدان الأطراف تقريباً، تحت عنوان خدمة الدين.

لا شك أن الأسباب التي تفسر استمرار تدفق الرساميل التي تغذّي طفيلية الاقتصاد والمجتمع الأميركيين، وتسمح لهذه الدولة العظمى أن تعيش كل

يوم ليومه، هي أسباب معقدة. فالتضامن بين القطاعات المسيطرة في الرأسمال المعولم لدى كل الشركاء في الثلاثية، هو تضامن حقيقي يعبر عن نفسه بالالتحاق بالنيوليبرالية المعولمة. ويُنظر إلى الولايات المتحدة، من هذه الزاوية، بوصفها المدافع (عسكرياً، إذا اقتضى الأمر) عن هذه «المصالح المشتركة». على أن واشنطن ليست في وارد «التقاسم المتكافىء» لمغانم قيادتها. بل تسعى إلى استتباع حلفائها، ولا توافق على أن تقدم لأطراف الثلاثية الخاضعين إلا تنازلات ضئيلة. هل ستتفاقم أزمة المصالح في الرأسمال المسيطر فتجرُّ إلى قطيعة في التحالف الأطلسي؟ ليس هذا مستحيلاً، ولكنه احتمال ضعيف.

الأزمة الواعدة تقع على أرضية أخرى. أرضية الثقافات السياسية. في أوروبا يظل الخيار اليساري بديلاً ممكناً، على الدوام. وهذا البديل سيفرض، في آن معاً، قطيعة مع النيوليبرالية (والتخلي عن الأمل العبثي بإخضاع الولايات المتحدة لمتطلباته)، ومع سياسة الالتحاق بالاستراتيجيات السياسية للولايات المتحدة. حتى الآن تكتفي أوروبا «بتوظيف» فائض رساميلها في الولايات المتحدة، في حين يمكن لهذا الفائض أن ينخرط في عملية إنعاش اقتصادي واجتماعي، لا تتحقق من دونه. ولكن ما أن تختار أوروبا، بهذه الوسيلة، أن تعطي الأولوية لانطلاقتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى تنهار عافية الولايات المتحدة الاقتصادية المصطنعة، وتصبح الطبقة الحاكمة فيها وجهاً لوجه مع مشكلاتها الاجتماعية الخاصة. ذلك هو المعنى الذي أعطيه لخلاصتي: «إما أن تكون أوروبا يسارية أو لا تكون».

4 ـ تبدو الرأسمالية الأميركية الشمالية، بسبب من تشكُّلها التاريخي، أكثر تهيؤاً للمضيّ في هذا الانحراف، أي «الحرب الدائمة».

الثقافة السياسية نتاج التاريخ، مأخوذاً بمداه الطويل. وهو بالطبع، خاص بكل بلد. على هذا الصعيد، يتميز تاريخ الولايات المتحدة بخصوصيات

تختلف بحدة عن خصوصيات القارة الأوروبية: تأسيس إنكلترا الجديدة على يد فرق بروتستانتية متطرفة، مذبحة الهنود، استرقاق السود، انتشار «الطوائفية» المتزامنة مع موجات الهجرة المتعاقبة في القرن التاسع عشر.

لم تكن الحداثة، والعلمانية، والديموقراطية نتاجات تحول (أو ثورة) في التأويل الديني. بل،على العكس، تكيف هذا التأويل، بنسب متفاوتة من الرضا، مع مقتضياتها. ولم يكن هذا التكيف امتيازاً للبروتستانتية، فلقد حصل أيضاً في العالم الكاثوليكي، بصورة مختلفة، طبعاً، ولكن بالفعالية نفسها. وفي جميع الحالات خلق روحية دينية جديدة، متحررة من العقائد الجامدة. بهذا المعنى لم يكن الإصلاح الديني «شرط» تفتح الرأسمالية، رغم أن هذه المقولة (الويبرية) تلقى قبولاً واسعاً في المجتمعات التي تتزلف لها (أوروبا البروتستانتية). لم يكن الإصلاح الديني الشكل الأكثر جذرية، حتى، في القطيعة الأيديولوجية مع الماضي الأوروبي وأيديولوجياته «الإقطاعية» ـ ومن بينها التأويل السابق للمسيحية، بل كانت الشكل الأكثر تشوشاً وبدائية لهذه القطيعة.

كان هناك «إصلاح الطبقات المسيطرة»، الذي أسفر عن ولادة كنائس قومية (أنجليكانية، ولوثرية) تتحكم بها هذه الطبقات، وتحقق التسوية بين البورجوازية الصاعدة، والمَلَكية، والملكية الكبيرة للأرض، وتبعد خطر الطبقات الشعبية والفلاحين.

حقق تراجع فكرة العالمية الكاثوليكية، المتمثل بتأسيس الكنائس القومية، وظيفة واحدة: تثبيت دعائم الملكية، وتعزيز دورها كحَكَم بين قوى النظام القديم والقوى المتمثلة في البورجوازية الصاعدة، وتقوية المشاعر القومية، وتأخير حركة أشكال جديدة من العالمية، مشابهة لتلك التي ستقترحها الأممية الاشتراكية في زمن لاحق.

ولكن كان هناك أيضاً حركات إصلاحية استحوذت على الفئات الشعبية، ضحية التحولات الاجتماعية الناجمة عن صعود الرأسمالية. ولم تكن هذه

الحركات، التي أعادت إنتاج أشكال نضال سابقة، متقدمة على عصرها، بل متخلّفة عن متطلباته. كان يجب إذاً انتظار الثورة الفرنسية ـ والتعبئة الشعبية العلمانية والديموقراطية الجذرية التي لازمتها ـ ثم الاشتراكية، لكي تتعلم الطبقات الخاضعة أن تعبّر عن نفسها بفعالية في الشروط الجديدة. تغذت الفرق البروتستانتية هذه بأوهام أصولية الطابع، وخلقت أرضية ملائمة لإعادة إنتاج متواصلة «لفرق» رؤيوية، كتلك التي نراها تزدهر في الولايات المتحدة.

لقد طورت الفرق البروتستانتية، التي اضطرت إلى الهجرة من إنكلترا في القرن السابع عشر، تفسيراً شديد الخصوصية للمسيحية، لا يشاركهم إياه لا الكاثوليك، ولا الأرثوذوكس، ولا حتى أكثر البروتستانت الأوروبيين، بما فيهم الأنجليكانيين، المسيطرين على الطبقات الحاكمة في إنكلترا. أعادت حركة الإصلاح الديني الاعتبار للعهد القديم الذي همَّشته الكاثوليكية والأرثوذوكسية، كقطيعة مع اليهودية، لا كاستمرار لها.

إذن سيكون هذا الشكل الخاص من البروتستانتية المنغرس في إنكلترا الجديدة مدعواً ليطبع الأيديولوجيا الأميركية بعلامة بارزة حتى أيامنا هذه. لأنه سيكون وسيلة انطلاق المجتمع الأميركي الجديد نحو غزو القارة، مشرّعاً هذا الغزو بتعابير مستمدة من التوراة (غزو إسرائيل العنيف لأرض الميعاد، وهو المقولة المكررة حتى التخمة في الخطاب الأميركي الشمالي). فيما بعد ستمد الولايات المتحدة على الكوكب الأرضي كله مشروعها القاضي بتحقيق ما أمرها «الرب» بإنجازه. فشعب الولايات المتحدة يرى نفسه «شعباً مختاراً»، وهو التعبير الموازي لما أطلقته النازية على «أمتها». لهذا السبب تبدو الإمبريالية الأميركية (لا «الإمبراطورية») مدعوَّة لأن تكون أكثر وحشية من سابقاتها (التي لم تعلن أنها مسكونة برسالة إلّهية).

5 ـ أنا لست من الذين يعتقدون بأن الماضي يصبح، بقوة الأشياء،

«تواصلاً وراثياً». التاريخ يحوّل الشعوب. هذا ما جرى في أوروبا. مع الأسف أن مسار تاريخ الولايات المتحدة، بدل أن يساهم في محو همجية البداية، قد عزز تعبيراتها، وأدام مفاعيلها؛ أكان الأمر يتعلق «بالثورة الأميركية»، أو باستيطان البلاد عبر موجات متلاحقة من الهجرة.

لم تكن «الثورة الأميركية»، التي تمتدح اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلا حرباً محدودة في سبيل الاستقلال، من دون بعد اجتماعي. لم يكن المستوطنون، في انتفاضتهم ضد العرش الإنكليزي، يريدون أن يحوّلوا شيئاً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. أرادوا فقط أن يوقفوا تقاسم المغانم مع الطبقة المسيطرة في الوطن الأم. أرادوا السلطة لأنفسهم، لا ليغيّروا ما كانوا يفعلونه في العهد الاستعماري، بل ليكملوه بعزيمة أمضى وربح أكبر. كان هدفهم الأول إكمال التوسع نحو الغرب، ما يفترض، من جملة ما يفترض، إبادة الهنود. ولم يكن يطرح أي سؤال بشأن استمرار العبودية؛ فقادة الثورة الأميركية الكبار، جميعهم تقريباً، كانوا من مالكي العبيد، وقناعاتهم في هذا الشأن راسخة لا تقبل الجدل.

إبادة الهنود اندرجت طبيعياً في منطق الرسالة الإلّهية للشعب المختار الجديد. ولا يظنَّن أحد أن هذا جزء من ماضٍ قد انطوى. فحتى سنوات 1960 كانت تُستذكر هذه المجزرة باعتزاز (عبر أفلام، حيث يتواجه «الكاوبوي ـ رمز الخير ـ مع الهندي ـ رمز الشر)، وتشكل عنصراً مهماً في «تربية» الأجيال اللاحقة.

الأمر مشابه في مسألة العبودية. مضى قرن على الاستقلال قبل أن يتم إلغاء العبودية، وذلك ليس لأسباب أخلاقية، كما دعت الثورة الفرنسية، بل لأنها لم تعد تلائم استمرار التوسع الرأسمالي. وكان لا بد من قرن آخر لكي يحصل الأميركيون السود على حد أدنى من الاعتراف بحقوقهم المدنية، من دون أن تتزعزع أسس العنصرية الكاملة في الثقافة السائدة. فحتى الستينات كانت تنفذ إعدامات بلا محاكمة، وبعض العائلات ترتاد، في عطلاتها، أماكن الإعدام هذا للتفرّج على القتل وتبادل الصور. ويتواصل

هذا، بشكل أكثر خجلاً، أو بشكل غير مباشر، من خلال ممارسة «عدالة» ترسل إلى الموت آلاف المحكومين ـ من السود دائماً، تقريباً ـ نصفهم أبرياء. وذلك من دون أي تأثر للرأي العام.

موجات الهجرة المتعاقبة لعبت، هي الأخرى، دورها في تصليب الأيديولوجيا الأميركية. وبالطبع ليس المهاجرون مسؤولين عن البؤس والقمع الذي دفعهم إلى الرحيل، أصلاً. بالعكس هم ضحاياهما. إلا أن الظروف دفعتهم إلى التخلي عن النضال المشترك من أجل تغيير شروط عيشهم الجماعي في بلدانهم، والالتزام بأيديولوجيا النجاح الفردي في الوطن الجديد. وهو التزام يشجعه النظام الأميركي ويستفيد منه إلى حده الأقصى. فهو يعيق تكوّن الوعي الطبقي، الذي ما أن يبدأ بالنضوج حتى يواجه موجة هجرة جديدة تجهض تبلوره السياسي. في الوقت نفسه تشجع الهجرة ظاهرة «التطييف» في المجتمع الأميركي. لأن «النجاح الفردي» لا يلغي الانتماء القوي إلى جماعة أو طائفة من منشأ واحد (كالإيرلنديين أو الإيطاليين، أو سواهم)، إذ إن العزلة الفردية يمكن أن تصبح صعبة الاحتمال. وهنا أيضاً تنبني قوة الهويّة ـ التي يعتنقها النظام الأميركي ويمتدحها ـ على حساب الوعي الطبقي وتكوّن المواطن.

وفيما كان شعب باريس يستعد «لاقتحام السماء» (أشير هنا إلى كومونة باريس سنة 1871)، كانت العصابات المشكَّلة من مهاجرين فقراء تتقاتل في شوارع ومدن الولايات المتحدة، وتتلاعب بها الطبقات المسيطرة بخبث وسخرية.

لا يوجد في الولايات المتحدة حزب عمالي ولم ينوجد. النقابات العمالية، على قوتها، خارج السياسة. إنها غير مسيَّسة بكل المعاني، فلا هي قريبة من حزب يجانس طبيعتها، ولا استطاعت أن تعوِّض غياب مثل هذا الحزب من خلال إنتاجها لأيديولوجيا اشتراكية بنفسها. فهي تتقاسم مع المجتمع كله الأيديولوجيا الليبرالية التي تسيطر بلا مزاحم. تصارع النقابات على أرض ضيقة ومحددة من المطالب التي لا ترقى إلى التشكيك بالليبرالية

ذاتها. إنها، بمعنى من المعاني، «ما بعد حداثية»؛ وكذلك كانت على الدوام.

لا تستطيع الأيديولوجيات الجماعوية (أو الطوائفية) أن تكون البديل في غياب أيديولوجيا اشتراكية للطبقة العاملة؛ حتى أكثرها جذرية، أي أيديولوجيا الجماعة السوداء. فالجماعوية، بالتعريف، تندرج في إطار العنصرية المعمّمة التي تحاربها على أرضها الخاصة، ليس أكثر.

6 ـ أنتج التلازم الخاص بالتشكل التاريخي لمجتمع الولايات المتحدة ـ تلازم أيديولوجيا دينية توراتية مسيطرة مع غياب حزب عمالي ـ وضعية لا مثيل لها، أي وجود حزب واحد، فعلياً، هو حزب الرأسمال. والجناحان اللذان يكوّنان هذا الحزب الأوحد يتشاركان في جوهر الليبرالية ذاته. كلاهما يتوجه إلى الأقلية الانتخابية ذاتها ـ 40% من الناخبين ـ «التي تشارك» في هذا النمط المطروح أمامها من الحياة الديموقراطية المجتزأة والعاجزة. ولكل منهما زبائنيّته الخاصة، التي يخاطبها بلغة مكيفة لها؛ وهي مجموعات من الفئات الوسطى، نظراً لأن الطبقات الشعبية لا تصوّت. وكل منهما يبلور في داخله خليطاً من المصالح الرأسمالية الجزئية («اللوبيات» Lobbies)، أو الدعم «الجماعوي».

تشكل الديموقراطية الأميركية اليوم النموذج المتقدم لما أسميه «الديموقراطية المنخفضةُ التوتر». فهي تشتغل على أساس الفصل الكامل بين إدارة الحياة السياسية، القائمة على ممارسة الديموقراطية الانتخابية، وإدارة الاقتصاد، المحكومة بقوانين تراكم الرأسمال. فوق ذلك، لا يتعرض هذا الفصل لأي تشكيك جذري بل يشكل، بالأحرى، جزءاً مما يسمى الإجماع العام، في حين أنه يُعدِم الطاقة الخلاقة للديموقراطية السياسية. فهو يخصي المؤسسات التمثيلية (مجلس النواب وسواه)، التي تغدو عاجزة أمام «السوق»، وخاضعة لقسره. لا أهمية لمن تُصوِّت: للديموقراطيين أو للجمهوريين، لأن مستقبلك لا يتعلق بخيارك الانتخابي بل باحتمالات التغيُّر في السوق.

لهذا السبب الدولة الأميركية تخدم الاقتصاد حصراً (أي الرأسمال)، دونما اكتراث بالمصالح الاجتماعية الأخرى. وهي تستطيع أن تقوم بهذا الدور لأن التشكل التاريخي للمجتمع الأميركي مَنع نضوج وعي طبقي سياسي بين الفئات الشعبية.

على الطرف المعاكس، كانت الدولة في أوروبا (ويمكنها أن تعود مجدداً) ممراً إلزامياً لتصارع المصالح الاجتماعية، وانحازت إلى التسويات التاريخية التي تعطي معنى وبعداً حقيقيين للممارسة الديموقراطية. وعندما لا تُجبر الدولة على أداء هذه المهمة، من خلال الصراعات الطبقية والنضالات السياسية التي تحافظ على استقلاليتها في وجه المنطق الحصري لتراكم الرأسمال، فإن الديموقراطية تصبح، عندئذ، ممارسة استهزائية، مثلما هي علية في الولايات المتحدة.

إن تلازم تديُّن مسيطر، واستغلاله بخطاب أصولي، مع غياب وعي سياسي بين الطبقات الخاضعة، يعطي للنظام الأميركي هامش مناورة لا مثيل له، يستطيع أن يلغي الطاقة الاحتمالية للممارسات الديموقراطية، ويحوّلها إلى مجرد طقوس محايدة (السياسة ـ الاستعراض، تدشين الحملات الانتخابية بمسيرات الرقص والمظاهرات اللاسياسية).

ولكن حذار أن ننخدع. ليست الأيديولوجيا الأصولية ذات الادعاءات الدينية هي التي تحكم وتفرض منطقها على أولياء السلطة الفعليين ـ أي الرأسمال وخدمه في الدولة. الرأسمال وحده يتخذ القرار، من ثم يعبّىء الأيديولوجيا الأميركية المشار إليها ليضعها في خدمته. عندئذ تصبح الوسائل المستخدمة ـ التضليل الإعلامي المنهجي الهائل ـ فعالة في عزل الحس النقدي، وإخضاعه لابتزاز شنيع متواصل. بذلك تتمكن السلطة من التلاعب بسهولة برأي عام يُحرَص على إبقائه مفرط السذاجة.

في هذه الظروف، طورت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة لعبة ساخرة مغلَّفة بخبثٍ يلاحظه كل المراقبين الأجانب، إلا أن الشعب الأميركي لا يراه مطلقاً. فكلّما اقتضى الأمر يجري استخدام العنف في

أقصى حدوده. يعرف ذلك كل المناضلين الراديكاليين الأميركيين: إما أن تبيعوا أنفسكم أو أن تُقتلوا. ذلك هو الخيار الذي يمنح لهم.

تخضع الأيديولوجيا الأميركية، ككل الأيديولوجيات، «لاستنزاف الزمن». في المراحل «الهادئة» من التاريخ تتراخى قبضة السلطة على الشعب. عندئذ «تنفتح» الطبقة الحاكمة، بحسب مقتضيات اللحظة، الأيديولوجيا الأميركية بوسائل مكررة دائماً: يجري تحديد عدو (خارجي دائماً، لأن المجتمع الأميركي طيب بالبداهة، مثل إمبراطورية الشر، أو محور الشر)، ثم تتم «التعبئة الشاملة لسحقه». بالأمس كانت الشيوعية هذا العدو، مما سمح بإطلاق الحرب الباردة، من خلال المكارثية، وإخضاع أوروبا. اليوم، العدو هو «الإرهاب»، الذي يشكل الذريعة البديهية لتمرير مشروع الطبقة المسيطرة: ضمان السيطرة العسكرية على العالم.

الغاية المعلنة استراتيجية الهيمنة الأميركية الجديدة هي عدم تحمُّل وجود قوة قادرة على مقاومة إملاءات واشنطن، وبالتالي محاولة تفكيك كل البلدان التي تعتبرها «أكبر من اللازم»، وخلق أكبر عدد من الدول ـ الدمى المحتاجة إلى قواعد أميركية لضمان «أمنها». يحق لدولة واحدة أن تكون «كبيرة»، تبعاً لكلام آخر ثلاثة من رؤسائها: بوش الأكبر، كلينتون، وبوش الصغير.

يرتكز اتجاه الهيمنة لدى الولايات المتحدة، بالتأكيد، على البعد المفرط لقوتها العسكرية، أكثر مما يرتكز على «امتيازات» نظامها الاقتصادي. وهي تستطيع أن تفرض نفسها قائداً بلا منازع للثلاثية عبر تحويل قوتها العسكرية إلى «قبضة ظاهرة» مهمتها فرض النظام الإمبريالي الجديد على العُصاة المحتملين.

استطاع اليمين المتطرف، مدعوماً بهذه النجاحات، أن يحتل مواقع السلطة في واشنطن. وبات الخيار واضحاً: إما قبول الهيمنة الأميركية والجرثومة الليبرالية المحصَّنة،التي اختزلت إلى مبدأ حصري «جني المال»، أو رفض الاثنين معاً. الخيار الأول يعطي واشنطن حرية صياغة العالم على

صورة تكساس، في حين أن الثاني، وحده، يستطيع إعادة بناء عالم متعدد، وديموقراطي، ومسالم.

لو أن الأوروبيين تحركوا سنة 1935 أو 1937 لكانوا استطاعوا إيقاف الجنون الهتلري. إلا أن تأخرهم حتى سنة 1939 أنزل بهم عشرات الملايين من الضحايا. فلنعمل لكي يكون الرد على التحدي النازي الجديد مبكّراً أكثر.

سمير أمين

مقدمة

1 ـ بدأت رياح تهب عكس ما يشتهي الخطاب النيوليبرالي المنتصر، وبدأت بالتعثر وصفاته التي طبِّقت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. فخلال بضع سنوات تآكل تجمّع أكثريات الرأي العام، الذي التحق به بعض اليسار، وتضخم بانهيار الأسطورة السوفياتية، التي بدت بديلاً وحيداً صالحاً في مرحلة ما من القرن المنصرم، وبانطفاء أضواء الماوية فيما بعد.

لقد وعدت الليبرالية المجدَّدة بالازدهار، والسلام، والديموقراطية. كثيرون صدّقوا الوعد، لكنهم سرعان ما خاب أملهم. وبات يُصغى أكثر فأكثر إلى أصوات اولئك الذين أدركوا أن وصفاتها لن تؤدي إلا الى تعميق أزمة التراكم، وتدهور الأوضاع الاجتماعية لأكثرية الشعوب والطبقات العاملة. كما أن عسكرة النظام العالمي، الموضوعة على جدول الأعمال منذ حرب الخليج (1991)، لا منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، قد بددت وعود السلام. أما الديموقراطية فإنها تراوح هنا، وتتراجع هناك، وتبدو مهددة في جميع الحالات.

الأفكار التي أقدمها في الصفحات الآتية لا تهدف إلى شرح هذه الوقائع التي تكذب مزاعم الليبرالية ووعودها، بل تذهب أبعد من ذلك، فتدعو الى فتح الحوار حول مستقبل النظام الرأسمالي العالمي. هل الوقائع المشار إليها هي مجرد ظواهز «عابرة»، كما يدّعي منظرو الرأسمالية؛ وأن النظام

الرأسمالي سيفتح، متجاوزاً عثرات مرحلة انتقال صعب، على مرحلة جديدة من التوسع والازدهار؟ أم أنها مؤشرات على تهالك النظام الذي أصبح تجاوزه ضرورة لبقاء الحضارة الإنسانية؟

2 ـ ترتكز التحليلات الآتية على نظرية في الرأسمالية، وبعدها العالمي، وبصورة أعم، في دينامية تحوّل المجتمعات. وأرى من الضروري التذكير بأطروحات مركزية أربع:

● مركزية الاستلاب الاقتصادي الذي يميز الرأسمالية، متناقضاً في آن معاً مع ما كانت عليه المجتمعات السابقة، ومع ما يمكن أن يكون عليه مجتمع بعد رأسمالي. وأفسر هذا الاستلاب بكون الوسيلة، أي الاقتصاد عموماً، والتراكم الرأسمالي بالخصوص، قد تحولت الى غاية بذاتها، مسيطرة على مجمل الحياة الاجتماعية، وفارضة نفسها كقوة موضوعية، خارجة عن المجتمع.

● مركزية الاستقطاب الناتج عن عولمة الرأسمالية. وأفهم بذلك التعمق المتواصل في اختلال مستويات التطور المادي بين مراكز النظام العالمي وأطرافه. وهذه ظاهرة جديدة في التاريخ، إذ إن هذا الاختلال قد بلغ، خلال قرنين، مدىً لم تعرفه البشرية خلال آلاف السنين من عمرها. وهي ظاهرة تولِّد الرغبة بإزالتها عن طريق بناء تدريجي لمجتمع أفضل فعلاً لكل الشعوب.

● مركزية فهم الرأسمالية كنظام لا يمكن اختصاره بمفهوم «السوق المعمَّمة». بل تحديد جوهر الرأسمالية في سلطة ما وراء السوق. فالاختزال المبتذل السائد يضع مكان التحليل المبنيّ على العلاقات الاجتماعية، والسياسات التي تعكس سلطات ما وراء السوق وتعبر عنها، نظرية عن نظام خيالي تحكمه «قوانين اقتصادية» تميل، إذا ما تركت لفعلها الموضوعي وحده، إلى إنتاج ـ «توازن أقصى». في الرأسمالية القائمة فعلاً، لا يمكن فصل صراعات الطبقات، والسياسة، والدولة، وآليات تراكم الرأسمال عن بعضها. وبالتالي، فالرأسمالية، بطبيعتها، نظام تنتج المواجهاتُ الاجتماعية

والسياسية الجارية فيه أبعد من السوق حالات لا توازنه المتتالية. فالمفاهيم التي يقترحها الاقتصاد الليبرالي المبتذل ـ مثل مفهوم «الأسواق غير المضبَّطة» لا وجود لها في الحقيقة. فما يُسمى بأسواق «غير مضبَّطة» هي أسواق تضبطها سلطات الاحتكارات الواقعة خارج نطاق السوق.

● مركزية ما أسميته «التحديد المنخفض» في التاريخ. أفهم بذلك أن كل نظام اجتماعي هو تاريخي (بما في ذلك الرأسمالية)، أي أنه يبدأ وينتهي. إلا أن طبيعة النظام اللاحق لا تحددها قوانين موضوعية تفرض نفسها كقوى خارجة عن خيارات المجتمعات. فتناقضات المجتمع الآفل (وهنا، تناقضات الرأسمالية المعولمة، وبخاصة تلك الملازمة للاستقطاب) يمكن تجاوزها بطرق مختلفة، بسبب استقلالية الآليات التي تتحكم بمرافق الحياة الاجتماعية المتنوعة (السياسة والسلطة، الثقافة، الايديولوجيا، الاقتصاد، منظومة القيم التي تحدد المشروعية...). يمكن لهذه الآليات (أو المناطيق = جمع منطق) أن تتكيف مع بعضها البعض لتضفي على النظام بمجمله تناغماً ما. ويتم ذلك في صور مختلفة، مما يجعل الأفضل والأسوأ احتمالين ممكنين كليهما، وعلى البشرية أن تتحمل مسؤولية مصيرها.

لعل قرّائي يعرفون الأطروحات التي اعتبرها أساسية، مع ذلك أذكّر ببعض الكتابات الأخيرة التي تقترح تحليلات مسهبة للأطروحات المقدمة هنا بصورة بالغة التكثيف.

طورت الرأسمالية القوى المنتجة بوتيرة لا مثيل لها في التاريخ. لكنها، في الوقت نفسه، حفرت فجوة بين ما تسمح به طاقات هذا التطور، وبين ما يتحقق منه في الواقع، كما لم يفعل أي نظام سابق. فمستوى المعارف العلمية والتقنية الراهنة يسمح، نظرياً، بحل المشكلات المادية للبشرية كلها. إلا أن المنطق الذي يجعل الوسيلة (قانون الربح، التراكم...) غاية بذاتها، أنتج تبديداً لهذه القدرات، وتفاوتاً في القدرة على بلوغ الخيرات، كما لم يحصل في أية مرحلة سابقة. حتى القرن التاسع عشر، كان التفاوت بين ما تسمح به المعارف من تطور، وبين التطور المحقق، منعدماً تقريباً. لن تثير

فينا هذه الفكرة أية نزعة ماضوية؛ فالرأسمالية كانت شرطاً ضرورياً لبلوغ طاقات التطور الراهنة. إلا أنها أدّت مهمتها ولم يعد منطقها يؤدي إلا إلى الهدر واللامساواة. بهذا المعنى يتأكد كل يوم، وبصورة أكثر سطوعاً، «قانون الإفقار» الناتج عن التراكم الرأسمالي، الذي صاغه ماركس. ويجب ألّا نندهش عندما نرى أنه في لحظة ظهور الرأسمالية منتصرة على كل الجبهات يصبح «النضال ضد الفقر» واجباً ملحاً يتداوله اللغو الإعلامي لدى الأجهزة المسيطرة.

الهدر واللامساواة هما وجه المدالية الآخر، الذي يحدد مضمون «كتاب الرأسمالية الأسود». إنهما في الواجهة لتذكيرنا بأن الرأسمالية ليست سوى فاصلة في التاريخ، لا نهاية له، وأنّه اذا لم يتم تجاوزها بنظام يضع حداً للاستقطاب والاستلاب الاقتصادي، فستقود الى التدمير الذاتي للإنسانية.

3 ـ كيف فُهم هذا التجاوز في القرن العشرين، وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها منه لتحديد طبيعة التحدي الذي يرتسم في القرن الواحد والعشرين؛ ذلك هو موضوع هذه الدراسة.

الرأي السائد في البرهة الراهنة («روح العصر») هو أن القرن العشرين كان، من سنة 1917 (بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق) و1945 (بالنسبة لقسم كبير من العالم الثالث، وحتى للمراكز المتطورة)، قرناً كارثياً، لأن السلطات السياسية أعاقت وأربكت، بتدخلاتها المنتظمة، المنطق الخيِّر للرأسمالية، بوصفها تعبيراً عن حاجات الطبيعة الإنسانية نفسها، من الأزل. ولقد خطا التاريخ الى الأمام عندما وضع حداً لهذه الأوهام بالعودة الى الخضوع الكامل «لقانون السوق» الذي افتُرِض أنه حكم تاريخ القرن التاسع عشر. وتعبر «العودة الى الحقبة الرائعة» عن هذه الرؤية الى التاريخ التي تستلهمها روح العصر (موضة العصر).

الأطروحة التي سأطورها تذهب في الاتجاه المعاكس. والقراءة التي اقترحها للقرن العشرين تفترض أنه محاولة أولى للإجابة على تحدي التطور، وبالدقة، تحدي التخلف، الذي هو تسمية مبتذلة تعبر عن واقع التناقض

المتزايد بين المراكز والأطراف، النابع من التوسع العالمي للرأسمالية. الإجابات التي قدمت على هذا التحدي تقع ضمن مروحة واسعة، تذهب من الخجول الى الجذري. وأجرؤ على القول، من دون تبسيط مشين لتنوع هذه الإجابات، أنها تندرج كلها في أفق يتحدد بتعبير «اللحاق»، أي أن يعاد في الأطراف انتاج ما تحقق في المركز. بهذا المعنى لم توضع، في الأهداف والاستراتيجيات التي سادت القرن العشرين، الرأسمالية، بجوهرها ذاته ـ الاستلاب الاقتصادي ـ في موضع الاتهام.

لا شك كانت هناك نوايا في تغيير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، في التجارب الجذرية النابعة من الثورتين الاشتراكيتين في روسيا والصين. إلا أن هذه النوايا انحلّت تدريجياً في أولويات عملية اللحاق التي فرضها هنا أرث الرأسمالية الطرفية.

طويت الآن صفحة هذه المحاولات الجذرية نسبياً لحل مشكلة التنمية. فما أن بلغت حدودها التاريخية، حتى عجزت عن تجاوز ذواتها للذهاب نحو الأبعد. وبالتالي تهاوت، وانهارت مفسحة المجال لعودة مؤقتة، ولكن تدميرية، للأوهام الرأسمالية. من هنا، تواجه البشرية اليوم مشكلات أكثر ضخامة مما كانت عليه منذ خمسين أو مئة سنة. عليها إذاً أن تكون أكثر جذرية مما كانت منذ قرن، وخلال قرن، في الإجابة على التحديات. بمعنى آخر، عليها أن تجمع، بشكل أحزم وأصلب، أهداف تنمية القوى المنتجة في أطراف النظام مع أهداف تجاوز منطق الإدارة الرأسمالية للمجتمع بالجملة. وفوق ذلك، عليها أن تنجز هذه المهمة في عالم جديد نسبياً (سنحاول أن ندقق طبيعة هذا الجديد ومداه). لا يمكن أن يكون القرن الواحد والعشرون إحياء للتاسع عشر، بل تجاوزاً للقرن العشرين. بهذا المعنى ستحتل قضية التنمية موقعاً أكثر مركزية مما كان لها في القرن المنصرم.

لقد أدرك القارىء، دون شك، أن مفهومنا للتنمية ليس مرادفاً «للحاق». التنمية، كما أشرت، مفهوم نقدي للرأسمالية، ويفترض، فوق ذلك،

مشروعاً مجتمعياً مختلفاً عنها يحدده هدفه المزدوج: تحرير الانسانية من الاستلاب الاقتصادي، وإزالة إرث الاستقطاب عالمياً. لا يكون هذ المشروع المجتمعي إلا عالمي الأبعاد. لا يمكن إلا أن يصبح، تدريجياً مشروع البشرية كلها: شعوب المراكز وشعوب الأطراف في النظا المستهدف.

واذا كان يمكن تصور «اللحاق» ستراتيجية تقوم بتنفيذها الشعوب المعنية بها، بوسائلها الخاصة، وإرادتها، فإن التقدم على طريق تحقيق هدف التنمية المزدوج يستوجب حكماً انخراطاً منسَّقاً ونشيطاً لشعوب الدنيا بأسرها.

كلمة أخيرة في هذه السطور الأولى: بما أنني كرست جل مجهودي، في السنوات الأخيرة، للنظر في بعض هذه المشكلات، فسأختصر التكرار الى الضروري الصرف لأحافظ على انسجام النص، محيلاً القارئ الى كتبي الأخيرة التي أوردها بحسب أوقات صدورها: امبراطورية الفوضى (1991)، «الاثنية في مواجهة الأمة» (1994)، «الادارة الرأسمالية للأزمة» (1995)، «تحديات العولمة» (1996)، «نقد روح العصر» (1997)، «الهيمنة الأميركية وامحاء المشروع الأوروبي» (2000).

الفصل الأول

الاقتصاد السياسي للقرن العشرين

1 ـ عودة الحقبة الرائعة

يختتم القرن العشرون في مناخ يذكر بصورة مدهشة بالمناخ الذي احتضن ولادته ـ «الحقبة الرائعة» (التي كانت رائعة فعلاً بالنسبة للرأسمال). فبورجوازيات الثلاثية القائمة (الدول الأوروبية، الولايات المتحدة واليابان) تطلق نشيد المجد لانتصارها النهائي. لم تعد الطبقات العاملة في المراكز تلك «الطبقات الخطيرة» التي كانتها في القرن التاسع عشر، وشعوب باقي العالم مدعوّة لقبول «الرسالة التحضيرية» للغرب.

لقد توّجت الحقبة الرائعة قرناً من التحولات الجذرية في العالم خرجت خلاله الثورة الصناعية الأولى وتركزت، على مراحل، الدولة القومية البورجوازية الحديثة من الشمال الغربي الأوروبي، حيث ولدتا، لتعمّا القارة كلّها ثم الولايات المتحدة واليابان. كانت الأطراف القديمة للمرحلة المركانتيلية ـ أميركا اللاتينية والهند الإنكليزية والهولندية ـ خارج هذه الثورة المزدوجة في حين كانت دول آسيا القديمة (الصين والدولة العثمانية وبلاد فارس) بدورها مندمجة في العالمية الجديدة آنذاك بوصفها أطرافاً؛ واندمج باقي العالم بقوة الغزو الاستعماري. وقد عبّر انتصار مراكز

الرأسمالية المعولمة عن نفسه بانفجار ديموغرافي رفع نسبة السكان ذوي الأصول الأوروبية من 23% سنة 1800 الى 36% سنة 1900 قياساً إلى سكان الأرض. وقد ولّد تمركز الثورة الصناعية في الثلاثية، في الوقت نفسه، استقطاباً في الثروة لم تعرفه البشرية في كل تاريخها المنصرم. فقبيل الثورة الصناعية لم تتعدّ الفوارق في الإنتاجية الاجتماعية للعمل بالنسبة لـ80% من سكان الأرض نسبة 2 إلى 1 في أي حال. أمّا سنة 1900 فقد أصبحت هذه النسبة توازي 20 إلى 1 (عشرين إلى واحد).

لقد كانت العالمية التي احتُفل بها سنة 1900 بوصفها «نهاية للتاريخ» حدثاً واقعياً جديداً لم يتحقق إلّا بصورة تدريجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد انفتاح الصين والأمبراطورية العثمانية (1840)، وقمع السيباي في الهند (1857) وأخيراً اقتسام أفريقيا (ابتداء من سنة 1885).

هذه العالمية الأولى كانت تذهب، بعيداً عن تسريع عملية تراكم الرأسمال، نحو الانفتاح على أزمة بنيوية من سنة 1873 حتى سنة 1896، كما ستفعل بعد قرن من الزمن. وقد ترافقت الأزمة، مع ذلك، مع ثورة صناعية جديدة (الكهرباء، النفط، السيارة، الطيارة) كان يُتوقع لها أن تحوّل الجنس الإنساني برمّته، كما يقال اليوم عن الإلكترونيات. وبموازاة ذلك كانت تتشكّل الاحتكارات الصناعية والمالية الأولى ـ أي الشركات عابرة القومية الخاصة بتلك المرحلة. وبدا أن العالمية المالية ستستقرّ نهائياً تحت صورة قاعدة الذهب ـ الجنيه الإسترليني. وكان يجري الكلام عن تدويل الأسهم الذي تسمح به البورصات بنفس الحماس الذي يجري فيه الكلام اليوم عن العولمة المالية. وقد جعل جول ڤيرن بطله (الإنكليزي طبعاً) يدور حول العالم خلال ثمانين يوماً فقط. لقد كانت «القرية العالمية» قائمة وحاضرة بالنسبة له.

كان الاقتصاد السياسي للقرن التاسع عشر خاضعاً لهيمنة الرموز

الكلاسيكية الكبيرة (آدم سميث وريكاردو) ثمّ لنقد ماركس الساحق. وضع انتصار العالمية الليبرالية في مقدمة المسرح آنذاك جيلاً جديداً مسكوناً بهاجس إثبات أن الرأسمالية أصبحت «مستحيلة التجاوز» لأنها تعبّر عن موجبات عقلانية أبدية، خارجة عن التاريخ. ودأب والراس ـ الشخصية المركزية في ذلك الجيل الجديد، التي يستعيدها اليوم الاقتصاديون المعاصرون ـ على إثبات أن الأسواق كانت قادرة على تضبيط ذاتها بذاتها. ورغم كل الجهود لم يستطع أن يثبت ذلك شأنه شأن الكلاسيكيين الجدد في عصرنا.

كانت الإيديولوجية الليبرالية المنتصرة تختزل المجتمع إلى تجمع من الأفراد. وتؤكد، بهذا الاختزال أن التوازن الذي ينتجه السوق يشكل الصيغة الأرقى اجتماعياً، ويضمن الاستقرار والديموقراطية، في آن معاً. كل شيء كان جاهزاً لاستبدال التحليل الواقعي لتناقضات الرأسمالية القائمة بنظرية عن رأسمالية متخيَّلة. وستجد النسخة المبتذلة لهذا التفكير الاجتماعي الاقتصادوي التعبير عن نفسها في الكتب الدارجة للبريطاني ألفرد مارشال التي أصبحت إنجيل الدراسات الاقتصادية لتلك المرحلة.

وستبدو وعود الليبرالية العالمية كما لو أنها ستحقق للحظة ما، لحظة «الحقبة الرائعة». منذ سنة 1896 عاد النمو على الأسس الجديدة للثورة الصناعية الثانية، والاحتكارات والعالمية المالية. «هذا الخروج من الأزمة» سيعصف بالحركة العمالية، كما سيرفع عالياً قناعات منظّري الرأسمالية ـ الاقتصاديين الجدد. انزلقت الأحزاب الاشتراكية من المواقع الإصلاحية إلى طموح أكثر تواضعاً هو مجرّد الشراكة في إدارة أزمة النظام. انزلاق شبيه بخطاب طوني بلير وغيرهارد شرودر اليوم، أي بعد قرن من الزمن. كذلك قبلت النخب التحديثية في الأطراف أن لا شيء يمكن تبنّيه خارج منطق الرأسمالية المسيطرة.

لم يدم انتصار «الحقبة الرائعة» أكثر من عقدين قصيرين. بعض الدينوصورات (كانوا دينوصورات صغيرة آنذاك)، أمثال لينين توقعوا الانهيار دون أن يستمع أحد إليهم. فالليبرالية أي هيمنة الرأسمال الوحيدة الجانب لن تقلّص زخم التناقضات المختلفة الطبائع في أحشاء النظام، بل على العكس، ستزيدها عنفاً. فوراء صمت الأحزاب العمالية والنقابات الملتحقة بأوهام الطوباوية الرأسمالية الزاهرة، كان يختبىء الهدير الصامت لحركة اجتماعية مقطّعة الأوصال، ولكن جاهزة دائماً للانفجار والتبلور حول خيارات بديلة مكتشفة. بعض المثقفين البلاشفة سخروا بكفاءة عالية من الخطاب المزري «للاقتصاد السياسي» (الذي تبهجه دهشة الاكتشاف بأن «ماله يولّد صغاراً»). ولم يكن للعالمية الليبرالية إلّا أن تؤدي إلى عسكرة النظام، وأن تجرّ، ضمن العلاقات بين القوى الإمبريالية في تلك المرحلة، إلى الحرب التي امتدت، في شكليها الحار والبارد، ثلاثين سنة كاملة من 1914 إلى 1945. وراء الهدوء الظاهر «للحقبة الرائعة» كان يتراءى صعود النضالات الاجتماعية وتفاقم الأزمات العنيفة داخلياً وعالمياً. في الصين كان الجيل الأول لنقّاد مشروع التحديث البورجوازي يشق طريقه إلى الوجود. هذا النقد الذي كان لا يزال يتلعثم في الهند وفي العالم العثماني والعربي وفي أميركا اللاتينية ولكنّه سيجتاح في النهاية القارات الثلاث ويهيمن على ثلاثة أرباع القرن العشرين.

ستُطبع إذاً ثلاثة أرباع القرن العشرين بإدارة مشاريع لحاق وتحوّلات جذرية نسبياً في الأطراف. كل هذا أصبح ممكناً بسبب تفكّك العالمية الليبرالية الطوباوية لتلك «الحقبة الرائعة». فالقرن الذي ينصرم هو إذاً قرن تتابُع أزمات ضخمة بين القوى المسيطرة في رأسمالية عالمية من جهة وقوى الشعوب والطبقات الرافضة لديكتاتورية الاحتكارات والدول التي تدعمها. إن معركة التطور هي المرادف الواسع للتأزمات بين ميول التوسع الرأسمالي العفوية وإرادة الشعوب. وتاريخ القرن العشرين الذي سأذكّر بخطوطه العامة في القسم التالي، يسمح بتحديد اللحظات المميزة التي انفتحت في أثنائها المحاولات الأكثر جدية للتنمية كما فُهمت في تلك المرحلة.

2 ـ حرب الثلاثين سنة 1914 ـ 1945

كان يسيطر على مسرح السنوات الفاصلة بين 1914 و1945 ظاهرتان: الأولى «حرب الثلاثين سنة» بين الولايات المتحدة وألمانيا لوراثة الهيمنة البريطانية الآفلة، والثانية محاولة «اللحاق» بطريقة أخرى، المسمّاة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

في المراكز الرأسمالية كان المنتصرون والمهزومون في الحرب العالمية الأولى يعاندون لإعادة طوباوية الليبرالية العالمية بأي ثمن. تمّت العودة إذاً إلى قاعدة الذهب، وتمّ الحفاظ بالقوة على النظام الاستعماري، وأعيدت الليبرالية إلى إدارة الاقتصاد. بدت النتائج إيجابية لوقت قصير وستكون العشرينات سنوات استعادة النمو قطرتها دينامية الولايات المتحدة والأشكال الجديدة في تنظيم العمل (تلك التي تهكّم عليها بشكل مبدع شارلي شابلن في فيلم «الأزمنة الحديثة») التي لن تجد الأرضية المناسبة للانتشار الواسع إلّا بعد الحرب الثانية. إلّا أن هذه العودة كانت هشّة. ومنذ سنة 1929 انهار القطاع المالي، وهو الجزء الأكثر عالمية في النظام. وسيكون العقد التالي عقداً مريعاً. وفي مواجهة الانكماش ردّت السلطات، كما ستفعل في سنوات 1980 ـ 1990، بسياسات منهجية مضادة للتضخم فاقمت الأزمة وانغلقت في لولبٍ هابط وبطالة جماعية عالية. بحيث أن وضع ضحاياه كان يتفاقم سوءاً في غياب شبكات الضمان التي أوجدتها فيما بعد دولة الرعاية. لم تصمد العالمية الليبرالية للأزمة. جرى التخلي عن النظام النقدي المرتكز على الذهب وأعادت القوى الإمبريالية تنظيم نفسها في إطار إمبراطوريات استعمارية ومناطق نفوذ محمية، أي منابع المآزق التي ستقود إلى الحرب العالمية الثانية.

تعاملت المجتمعات الغربية بصور مختلفة مع هذه الكارثة؛ فبعضها انغمس في الفاشية، مختاراً الحرب كوسيلة لإعادة توزيع الأوراق على المستوى العالمي (ألمانيا، اليابان، إيطاليا)، في حين أن الولايات

المتحدة، من خلال العقد الجديد الروزفلتي، وفرنسا من خلال الجبهة الشعبية، والسويد بحكومتها الاشتراكية الديموقراطية أطلقت خياراً آخر هو تضبيط الأسواق من خلال تدخل نشيط للدولة المدعومة من الطبقات العاملة. كانت تلك عناوين خجولة لن تجد تعبيرها الممتلىء إلّا بعد سنة 1945. في الأطراف أطلق انهيار خرافات الحقبة الرائعة عملية تجذير معادية للإمبريالية. بعض بلدان أميركا اللاتينية، التي استفادت من امتياز كونها مستقلة، اخترعت ما يسمّى بالقومية الشعبوية في صياغات مختلفة مثل المكسيك بعد الثورة الفلاحية 1910 ـ 1920 أو البيرونية في الأرجنتين في الأربعينات. في الشرق تقدم الكمالية في تركيا نموذجاً مشابهاً، في حين تغرق الصين في حرب أهلية بين التحديثيين البورجوازيين أبناء ثورة 1911 ـ الكيومينتانغ ـ وبين الشيوعيين. في المناطق الأخرى سيعيق النير الكولونيالي لعدة عقود لاحقة تبلور مشاريع وطنية شعبوية مماثلة. السؤال هنا ليس سؤال التنمية ولكن مجرد متابعة الصيغة الاستعمارية.

في المقابل، يبحث الاتحاد السوفياتي المعزول عن اختراع مسار جديد. فخلال العشرينات أمل، عبثاً، أن تمتد الثورة إلى العالم كلّه وعندما أُجبر على الاعتماد على قواه الذاتية وحدها، دخل مع ستالين في سلسلة الخطط الخمسية التي كان من المفترض أن تسمح له بتجاوز تأخّره. وكان لينين قد وصف هذا المسار بتعبير «سلطة السوفياتات + كهربة روسيا». ولنشر هنا أن المقصود هو الثورة الصناعية الجديدة ـ الكهرباء لا الفحم والفولاذ. إلّا أن الكهرباء (لا بل الفحم والفولاذ) هي التي ستنتصر على سلطة السوفياتات التي أفرغت من محتواها. والتراكم المخطط مركزياً كان يُدار من خلال دولة سلطوية، رغم الشعبوية الاجتماعية التي ميّزت سياساتها. على أنه لا الوحدة الألمانية، ولا التحديث الياباني كانا من إنتاج الديموقراطيين. وقد أثبت النظام السوفياتي فعاليّته طالما ظلّت الغايات بسيطة: تسريع التراكم الأفقي (تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية ستكون أول من يواجه تحدي العدو الرأسمالي، أولاً إنزال الهزيمة بألمانيا النازية، ثمّ وضع حدّ للاحتكار

الأميركي للأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات في الستينات والسبعينات.

3 ـ ما بعد الحرب: من النهوض (1945 ـ 1970) إلى الأزمة (1970 ـ...)

دشّنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة في النظام العالمي. فقد استند نهوض ما بعد الحرب (1945 ـ 1975) إلى تكامل مشاريع مجتمعية ثلاثة، (I) مشروع دولة الرفاه الاشتراكية الديموقراطية الوطنية في الغرب المستند إلى فعالية النظم الإنتاجية الوطنية المترابطة؛ (II) «مشروع باندونغ» للبناء الوطني البورجوازي في أطراف النظام (إيديولوجيا التنمية)؛ (III) وأخيراً المشروع السوفياتي «رأسمالية من دون رأسماليين»، الذي استقلّ نسبياً عن النظام العالمي المسيطر. كلٌّ من هذه الثلاثة هو مشروع مجتمعي للتنمية على طريقته. والواقع أن الهزيمة المزدوجة للفاشية وللاستعمار القديم قد خلقت ظرفاً سمح للطبقات الشعبية وضحايا التوسع الرأسمالي أن يفرضوا أشكالاً من التضبيط والتراكم الرأسمالي ـ أرغم الرأسمال نفسه على التكيّف معها ـ كانت في أساس ذلك النهوض.

الأزمة التي تلت (1968 ـ 1975) هي أزمة تآكل النظم التي ارتكز عليها النهوض السابق، ثمَّ انهيارها. فالمرحلة التي لم تُغلق بعد ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد كما يحلو لبعضهم القول، بل مرحلة فوضى لا يزال تجاوزها هدفاً بعيداً. فالسياسات الموضوعة لا تجيب عن استراتيجية إيجابية لتوسع الرأسمال، وإنما تسعى إلى إدارة الأزمة وحسب. وهي لن تستطيع القيام حتى بهذا، لأن المشروع «العفوي» الذي أنتجته سيطرة الرأسمال المباشرة في غياب الأطر التي تفرضها قوى المجتمع بردّات فعلها المتجانسة والفعّالة، يظلّ طوبى. طوبى إدارة العالم بواسطة ما يسمّى

«السوق»، أي المصالح المباشرة والقصيرة المدى لقوى الرأسمال المسيطرة. وفي هذا الانتظار سقط هاجس التنمية في فخ الإهمال.

التاريخ الحديث مبنيّ على تعاقب فترات من إعادة الإنتاج المستقرة ومن فترات الفوضى. في الأولى من هذه الفترات، مثل ما حصل في نهوض ما بعد الحرب، يعطي تتابع الأحداث انطباعاً برتابة ما لأن العلاقات الاجتماعية والأممية التي تشكل هندسته العامة تكون مستقرة. هذه العلاقات يعاد إنتاجها إذاً بواسطة اشتغال ديناميات النظام. في هذه الفترات يرتسم بوضوح الفاعلون التاريخيون النشطاء، المحدَّدون والواضحون (طبقات اجتماعية نشيطة، دول، أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية مهيمنة)، وترتسم كذلك ممارساتهم وردّات فعلهم المتوقعة إزاء كل حدث، وتبدو الإيديولوجيات التي تحركهم مستندة إلى شرعية فوق التشكيك. وإذا ما تغيّرت الظروف في تلك اللحظات فإن البنى تظل ثابتة. التوقع إذاً ممكن لا بل سهلٌ. يظهر الخطر عندما تُمدُّ هذه التوقعات بعيداً جداً، كما لو أن البنى المشار إليها باقية إلى الأبد لتعلن «نهاية التاريخ». ويحل محل تحليل التناقضات التي تلغم هذه البنى ما يسميه منظرو ما بعد الحداثة وعن حق «بالخطابات الكبرى» التي تقترح رؤيا خطية لحركة مدفوعة «بقوة الأشياء» و«قوانين التاريخ». فاعلو التاريخ يختفون تاركين مواقعهم لمنطق بنيوي يسمّى موضوعياً.

إلّا أن التناقضات المشار إليها تحفر تحت الجذور وتنهار البنى التي ظُنّت ثابتة. عندئذ يدخل التاريخ مرحلة يسمّونها فيما بعد «بالانتقالية» ولكن تلك الفترة تُعاش كما لو كانت انتقالاً نحو المجهول لأنها لحظة يتبلور فيها ببطء فاعلون تاريخيون جدد، يدشّنون بالتلمّس ممارسات جديدة ويضفون عليها مشروعيات جديدة بخطاب إيديولوجي غامض في البداية. وفقط عندما تنضج مسارات التحول النوعية كفاية تظهر علاقات اجتماعية جديدة تحدد أنظمة «ما بعد الانتقال». لقد استخدمت مبكراً جداً تعبير «الفوضى» لأصف هذه الوضعيات رغم أنني كنت أجد من المفيد ألّا أختزل طبيعة هذه النماذج

من الفوضى الخاصة بالحياة الاجتماعية بالنظريات الرياضية عن الفوضى واللاخطية، الصالحة طبعاً في ميادين أخرى ولكنه من الخطر أن نوسّع سماتها لنسقطها على الحياة الاجتماعية. فهنا تدخّل الفاعلين في التاريخ هو تدخّل حاسم. لا يوجد تاريخ بلا فاعل. وليس التاريخ نتاج قوى ما وراء تاريخية، سابقة القدم على ذاتها.

إن مرحلة النهوض ورؤى التطور المجتمعية بعد الحرب سمحت بتحولات اقتصادية سياسية واجتماعية هائلة في كل مناطق العالم. وكانت هذه التحولات نتيجة تكييف اجتماعي فُرض على الرأسمال من جانب الطبقات العاملة والشعوب وليس نتاج منطق توسع الأسواق، كما تزعم الإيديولوجية الليبرالية. إلّا أن هذه التحولات كانت من الاتساع بحيث أنها تحدد إطاراً جديداً للتحديات التي تواجهها الشعوب على منعطف القرن الواحد والعشرين.

لوقت طويل ـ من الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين (بالنسبة للاتحاد السوفياتي) وحتى سنوات 1950 (بالنسبة لبقية العالم الثالث) ـ كان تباين المراكز والأطراف في النظام العالمي الحديث يرادف عملياً الانقسام بين البلدان المصنعة وغير المصنعة. إلّا أن انتفاضات الأطراف ـ التي أخذت شكل ثورات اشتراكية (روسيا والصين) أو حركات تحرر وطني ـ أزالت هذا الشكل القديم من الاستقطاب من خلال إدماج مجتمعاتها في عملية التحديث الصناعي. وتشكل تدريجياً المحور الذي أعيد حوله ترتيب النظام الرأسمالي العالمي، المحور الذي سيحدد أشكال الاستقطاب مستقبلاً. أسمّي «خمسة احتكارات جديدة» يتشكّل حولها هذا المحور الجديد في بلدان الثلاثية المسيطرة. وهذه الاحتكارات تطال ميدان التكنولوجيا، والهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمي (التي تديرها البنوك الكبرى وشركات التأمين وصناديق المعاشات في بلدان المركز)، والحصول على موارد الكوكب الطبيعية، وحقل الاتصالات والإعلام، وميدان أسلحة الدمار الشامل. سنعود بصورة

أكثر دقة إلى هذه المسألة المركزية التي تتحكم بإمكانية التطور المحتمل وتحدّد معيقاته.

خلال «مرحلة باندونغ» (1955 ـ 1975) وضعت دول العالم الثالث موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات بهدف تقليص الاستقطاب العالمي (اللحاق). وكان هذا يستوجب في الوقت نفسه أنظمة من التضبيط الوطني والتفاوض الدائم، بما في ذلك التفاوض الجماعي (شمال ـ جنوب) وأنظمة من التضبيط الدولي. وكان ذلك يهدف أيضاً إلى تقليص «إحتياطي العمل الضعيف الإنتاجية» من خلال انتقاله إلى نشاطات حديثة ذات إنتاجية أعلى (حتى لو كانت «غير تنافسية» في الأسواق العالمية المفتوحة). وكانت نتيجة هذا النجاح الذي لا نظير له (وليس الفشل كما يحلو للبعض أن يقول) هو إنتاج عالم ثالث حديث استطاع أن يدخل أبواب الثورة الصناعية.

إن النتائج اللامتساوية للتصنيع الذي فُرض على الرأسمال المسيطر من جانب القوى الاجتماعية المولودة في معارك التحرر الوطني المنتصرة تسمح اليوم بالتفريق بين أطراف من الدرجة الأولى، استطاعت أن تبني نظماً إنتاجية وطنية تعتبر صناعاتها قادرة على التنافس في إطار الرأسمالية المعلومة، وبين أطراف مهمّشة لم تنجح في الوصول إلى هذه النتائج. سأعود أيضاً وبصورة أدقّ إلى طبيعة وأبعاد إرث تجارب التنمية في القرن العشرين وما تستوجبه في القرن الراهن.

وتكتمل هذه اللوحة السريعة للاقتصاد السياسي لتحولات النظام العالمي الشامل في القرن العشرين بالتذكير بالثورة الديموغرافية العارمة في أطراف النظام التي رفعت نسبة سكان آسيا (من دون اليابان والاتحاد السوفياتي)، وأفريقيا وأميركا اللاتينية وجزر الكاريبي من 68% من سكان الأرض سنة 1900 إلى 81% اليوم.

الشريك الثالث في النظام العالمي لما بعد الحرب، أي بلدان ما يسمّى بالاشتراكية القائمة فعلياً، خرج من مسرح التاريخ وقد كان وجود النظام

السوفياتي ذاته، ونجاحاته في ميدان التصنيع الأفقي والعسكري أحد المحركات الرئيسية لكل التحولات الضخمة في القرن العشرين. إذ لولا «الخطر» الذي يشكله النموذج الشيوعي المضاد لما كانت الاشتراكية الديموقراطية الغربية استطاعت أن تفرض دولة الرفاه مطلقاً. إن وجود النظام السوفياتي والتعايش الذي فرضه على الولايات المتحدة قد عزّز ووسّع هامش الاستقلالية لدى بورجوازيات الجنوب. إلّا أن النظام السوفياتي لم يتمكن من الانتقال إلى مرحلة التراكم المكثف الجديدة، وتأخّر بالتالي عن الثورة الصناعية التالية ـ ثورة المعلوماتية ـ التي ينتهي بها القرن العشرون. أسباب هذا الفشل عديدة لكنني أضع في مركز تحليلي الارتداد المضاد للديموقراطية لدى السلطة السوفياتية التي لم تنجح في تدخيل هذه الضرورة الأساسية للتقدم نحو الاشتراكية التي هي تعميق الديموقراطية القادرة على الذهاب أبعد من تلك التي يحدّدها ويقيّدها إطار الرأسمالية التاريخية. فالاشتراكية إما أن تكون ديموقراطية أو لا تكون بالأساس. ذلك هو درس تجربة القطيعة الأولى مع الرأسمالية.

إن الفكر الاجتماعي والنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة، التي شرّعت لممارسات التنمية الوطنية المتمحورة على الذات في دولة الرفاه في الغرب، والسوفياتية في الشرق، والشعبوية في الجنوب وكذلك العالمية القائمة على التفاوض والتضبيط التي رافقت هذه الممارسات، كل هذا كان مستلهماً، في جانب كبير منه من ماركس وكينزي. هذا الأخير قدم نقده لليبرالية الأسواق في الثلاثينات، إلّا أنه لم يُقرأ آنذاك. فميزان القوى الاجتماعية، المائل آنذاك في مصلحة الرأسمال، كان يغذي بالضرورة، مثلما هو اليوم الأحكام المسبقة للطوباوية الليبرالية. ميزان القوى الجديد بعد الحرب، الأكثر ميلاً لصالح العمل، سيصبح ملهماً لممارسات دولة الرفاه قاذفاً بالليبراليين إلى هامش الحياة. صورة ماركس ستسيطر بالطبع على خطاب الاشتراكيات القائمة فعلياً. على أن ماركس وكينزي كليهما سيفقدان تدريجياً صفتهما الأصلية كناقدين جذريين ليصبحا

حارسين أمينين لمشروعية الممارسات السلطوية في بعض الدول. نلاحظ بالتالي في الحالتين ردة تبسيطية ودوغمائية.

أستخلص من هذه الخطوط العريضة لتاريخ القرن العشرين بعض الدروس الجوهرية، الضرورية لتحليل وفهم التحديات التي تواجه الشعوب في هذا القرن الجديد. أوّلها هو أن مفهوم التنمية بطبيعته مفهوم نقدي للرأسمالية، ولا يمكن بأي حال تقزيمه إلى مستوى النمو الاقتصادي في الرأسمالية، وأن مضمون هذه التنمية يتعلق بالدرجة الأولى بالقوى الاجتماعية التي تحقّقه، وبمشروعها المجتمعي. الثاني هو أنه إذا كان توازن القوى في غير صالح التنمية أي إذا كان الرأسمال قادراً على فرض مشروعه الخاص (الخضوع التام لأولوية تعظيم الربح) فإن قلب هذه الديكتاتورية يستوجب نضالات هائلة. إن إقامة توازن أقل سوءاً بالنسبة للطبقات الخاضعة والشعوب اقتضى ثلاثة عقود رهيبة تخلّلتها حربان عالميتان، وثورتان كبيرتان (الروسية والصينية)، وأزمة عميقة في الثلاثينات وصعود الفاشية واندحارها، وسلسلة طويلة من المذابح الاستعمارية وحروب التحرير. هل ستُنتج عملية تهديد ديكتاتورية الرأسمال التي ترافق عودة الأوهام النيوليبرالية مأساة بمثل ذلك الاتساع في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين؟

4 ـ أزمة «نهاية القرن»

لقد طويت صفحة نهوض مشاريع التنمية التي رافقت القرن العشرين. فقد فتح انهيار النماذج الثلاثة للتراكم المضبّط، ابتداء من سنوات 1968 ـ 1971 أزمة بنيوية في النظام تذكر بقوة بمثيلتها في نهاية القرن التاسع عشر. معدّلات الاستثمار والنمو تنخفض بشدّة إلى نصف ما كانت عليه، البطالة تحلّق، والإفقار يتعاظم. فمعدّلات قياس اللامساواة في العالم الرأسمالي، التي كانت بنسبة 1 إلى 20 سنة 1900 ونسبة 1 إلى 30 سنة 1945، ثم 1 إلى 60 في مرحلة نمو ما بعد الحرب، تبلغ اليوم أرقاماً خيالية. وحصة

عشرين في المئة من البشر، وهم الأكثر غنى ترتفع من 60% إلى 80% من مجمل الإنتاج العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. إنها فعلاً لعولمة سعيدة بالنسبة للبعض. أما بالنسبة للأكثرية الساحقة ـ وتحديداً شعوب الجنوب الخاضعة لسياسات التكيف الهيكلي الوحيد الجانب، وشعوب الشرق المأسورين في عمليات ارتداد دراماتيكية ـ فتلك هي الكارثة.

لكن هذه الأزمة البنيوية هي أيضاً، كسابقتها، لحظة ثورة تكنولوجية تحوّل في العمق أنماط تنظيم العمل وبالتالي تنزع الفعالية والمشروعية عن أشكال النضال والتنظيم السابقة لدى العمال والشعوب. إن الحركة الاجتماعية المفككة لم تجد بعد صيَغ تبلور على مستوى التحديات ولكنه حقّق اختراقات ملفتة في اتجاهات تغني مداه بلا شك. وأضع في المركز هذا الانفجار النسائي في الحياة الاجتماعية، ووعي التدمير البيئي الذي يتخذ أبعاداً تهدّد للمرة الأولى الكوكب بأسره.

إن إدارة الأزمة المبنية على انقلاب حاد في علاقات القوة لصالح الرأسمال تضع مجدداً الوصفات الليبرالية في موقع الامتياز. وبعد أن تمّ «محو» ماركس وكينزي من الفكر الاجتماعي يلجأ منظرو «الاقتصاد الصافي» إلى إحلال نظرية عن رأسمالية وهمية بديلاً عن تحليل العالم الواقعي. إلّا أن النجاح المؤقت لهذا الفكر الطوباوي المغرق في الرجعية ليس سوى علامة انحطاط ـ حيث يستبدل الفكر النقدي بالشعوذة ـ وشهادة على أن الرأسمالية قد أصبحت ناضجة لكي يجري تجاوزها.

وتعبّر الأزمة عن نفسها من خلال واقع أن الأرباح المستقاة من الاستغلال لا تجد منافذ كافية لتوظيفات مربحة قادرة على تطوير الطاقات الإنتاجية. تقتضي إدارة الأزمة إذاً إيجاد «منافذ أخرى» لهذا الفائض من الرساميل العائمة بطريقة تمنع تدهوراً سريعاً وكثيفاً في قيمتها. في حين أن حلّ الأزمة يفترض تعديل القواعد الاجتماعية التي تتحكم بتوزيع الدخل

والاستهلاك، وقرارات التوظيف، أي تقتضي مشروعاً اجتماعياً آخراً ـ منسجماً ـ مختلفاً عن ذلك القائم على قاعدة الربح الوحيدة.

الإدارة الاقتصادية للأزمة تهدف بصورة منهجية إلى «إلغاء الضوابط»، وإضعاف «الصرامة النقابية» وتفكيكها إذا أمكن، وتحرير الأسعار والأجور، وتقليص الإنفاق العام، والتخصيص، وتحرير العلاقات مع الخارج، إلخ... على أن «إلغاء الضوابط» هو تعبير خادع، فلا وجود لأسواق خالية من الضوابط إلّا في الاقتصاد الوهمي للاقتصاديين «الصرف». كل الأسواق مضبّطة وهي لا تعمل إلّا بهذا الشرط. السؤال الوحيد هو معرفة من الذي يضبط وكيف؟ وراء تعبير «اللاضبط» تختفي حقيقة لا يُعترف بها هي الضبط الوحيد الجانب للأسواق من قبل الرأسمال المسيطر. وبالطبع، فإن الليبرالية المشار إليها تُغلق الاقتصاد في دائرة من الركود، ويتبيّن أنها غير قابلة للإدارة على المستوى العالمي لأنها تضاعف أزمات لا يمكن التحكم بها. لكن كل هذا يجري تغليفه بهذيان متكرر عن أن الليبرالية تحضّر لتنمية مستقبلية «سليمة».

تفرض العولمة الرأسمالية أن تكون إدارة الأزمة بنفس المستوى من العولمة. وعلى هذه الإدارة أن تواجه الفائض الهائل في الرساميل العائمة الذي ينتج خضوع الآلة الاقتصادية لمعيار الربح الوحيد. فتحرير التحويلات العالمية للرساميل، واعتماد التبادلات العائمة والفوائد المرتفعة، وعجز ميزان المدفوعات الأميركي والدين الخارجي للعالم الثالث، وعمليات التخصيص، كلها تشكل معاً سياسة عقلانية تماماً تمنح الرساميل العائمة منافذ للهروب إلى الأمام في المضاربات المالية، لتجنّب الخطر الأكبر وهو انخفاض قيمة هذا الفائض. ولتكوين فكرة عن ضخامة هذا الفائض نقدم رقمين فقط. فحجم التجارة العالمية يبلغ سنوياً حوالي ثلاثة آلاف مليار دولار في حين أن الحركة العالمية للرساميل العائمة تساوي 80 ـ 100 ألف مليار أي ما يقارب الثلاثين ضعفاً.

إذا كانت إدارة الأزمة قد أصبحت كارثة بالنسبة للطبقات العاملة وشعوب

الأطراف، فإنها كانت مناسبة جداً للرأسمال المسيطر. فعدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للدخل الذي كان يتسارع صعوداً في كل مكان من العالم قد خلق الكثير من الفقر، والهشاشة والتهميش لدى البعض ـ وهم الأكثرية ـ إنّما أنتج أعداداً جديدة من أصحاب المليارات أولئك الذين يعلنون، دون حرج، «لذة عيش العولمة السعيدة».

لقد قُدمت لنا خلال سنوات فكرة العودة إلى «رأسمالية صافية وصلبة» كما لو أنها «نهاية التاريخ». وها نحن نكتشف أن إدارة هذا النظام ـ المضروب بأزمة دائمة ـ في الإطار النيوليبرالي المعولم قد دخلت مرحلة انهيارها رغم كل المزاعم بأن لا بديل عنها.

لقد كانت أزمة بلدان جنوب شرقي آسيا وكوريا متوقعة من قبل المحلّلين النقديين من أبناء تلك المناطق. في مرحلة أولى، أي في الثمانينات، استطاعت هذه البلدان، ومعها الصين، أن تستفيدَ من الأزمة عبر الانخراط أكثر في العولمة وعبر وضع مشاريعها التنموية في إطار استراتيجية وطنية (هذا ينطبق على الصين وكوريا وليس على بلدان جنوب شرقي آسيا). ابتداء من سنة 1990 انفتحت كوريا والجنوب الشرقي الآسيوي تدريجياً على العولمة المالية في حين كانت الصين والهند يبدءان تحولاً في هذا الاتجاه. وتدفقت الرساميل الأجنبية العائمة، التي جذبتها معدلات النمو المرتفع في هذه المنطقة، محدثة تضخماً في قيم الأسهم وفي التوظيفات بدل تسريع النمو. وانفجرت القنبلة المالية، كما كان متوقعاً، بعد بضع سنوات فقط. ردود الفعل السياسية التي ترتسم في مواجهة هذه الأزمة الكبيرة هي جديدة على أكثر من صعيد، ومختلفة عن تلك التي أثارتها أزمات المكسيك مثلاً. فالولايات المتحدة، واليابان في تبعيّتها تحاول أن تفكك النظام الإنتاجي الكوري، بحجة واهية هي أنه محكوم من قبل الاحتكارات، وأن تخضعه لاستراتيجيات الاحتكارات الأميركية واليابانية. سلطات المنطقة تحاول أن تقاوم من خلال إعادة النظر في انخراطها في العولمة المالية (العودة إلى مراقبة أسعار الصرف في ماليزيا) أو من خلال شطب المشاركة فيها عن

جدول الأعمال ـ كما هو حال الصين والهند. هذا الانهيار المتوقع للركيزة المالية من العولمة هو الذي أجبر مجموعة السبعة على التوجه نحو استراتيجية جديدة، مدشّنين أزمة في الفكر الليبرالي.

أزمة روسيا في آب/أوت 1998 كانت بدورها متوقعة لأنها ناتج سياسات بدأ تنفيذها سنة 1990. هذه السياسات قدمت للرأسمال المسيطر عالمياً، بصورة مباشرة أو عبر التحالف مع وسطاء تجاريين وماليين روس، فرصة تطوير استراتيجية نهب صناعات البلاد (من خلال النقل الكثيف للفائض المتولد عن هذه الصناعات إلى الوسطاء والرأسمال الأجنبي). إن تدمير طاقات إنتاجية كاملة لدى روسيا ـ والاتجاه لتحويلها إلى مجرد مصدر للمنتجات النفطية والمنجمية ـ يهدف أيضاً إلى غايات جيواًستراتيجية. فبالإضافة إلى التخلخل الاجتماعي الذي تحدثه هذه السياسات فإنها تحضر التربة المناسبة لاحتمال تفكيك البلاد سياسياً، استكمالاً لتفكيك الاتحاد السوفياتي السابق. لأن روسيا، مثل الهند أو الصين، تشكل بالنسبة للولايات المتحدة «بلداً أكبر من اللازم» وتهديداً لقدرتها على الهيمنة. وتسارع سير النظام نحو الأزمة عندما دخلت روسيا، منذ 1994، دائرة العولمة المالية. ولكنه من الضروري أيضاً أن نلاحظ بأن ردة الفعل السياسية على هذه الأزمة قد تطلق تحويراً في استراتيجية الانتقال إلى الرأسمالية، وإقامة حد أدنى من السيطرة الوطنية على عملية الانتقال هذه.

وتظهر الأزمات السياسية في الشرق الأوسط ويوغوسلافيا السابقة وأفريقيا الوسطى، إن الإدارة السياسية للعولمة المتلازمة مع هيمنة الولايات المتحدة، تواجه صعوبات متنامية. ففي الشرق الأوسط يبدو المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي الهادف إلى بناء منطقة متداخلة اقتصادياً وماليّاً تحت راية واشنطن وتل أبيب يتعطل رغم الدعم اللامشروط الذي تقدمه الأنظمة الأوتوقراطية والمحميات الأميركية في الخليج (الواقعة هي ذاتها تحت الاحتلال العسكري الأميركي). وفي مواجهة هذا الفشل اختارت واشنطن أن تقدم دعمها الحازم للمشروع التوسعي الإسرائيلي على حساب الانتهاك

المفضوح لاتفاقات أوسلو. في يوغوسلافيا السابقة كما في أفريقيا الوسطى تشجع فوضى الخيارات النيوليبرالية الاتجاهات الانفصالية الإثنية التي لا نهاية لها. وليس هناك من حل لهذه المشكلة في إطار منطق النظام النيوليبرالي، حتى ولا حلّ عسكري.

في ضوء هذه الأزمة يجب تفحّص مشروع الهجوم المضاد لمجموعة السبعة. ماذا حصل لكي تتغير اللغة بين يوم وآخر. فتعبير الضبط، الذي كان ممنوعاً حتى الآن، يستعيد مكانة ما في مقررات هذه الحلقة: «يجب ضبط التدفقات المالية العالمية!». يقترح الاقتصادي البارز في البنك الدولي، ج. ستيغليتز، فتح نقاش لتحديد «اتفاق إجماعي ما بعد لقاء واشنطن». وينشر المضارب جورج سوروس كتاباً معبّر العنوان: «أزمة الرأسمالية العالمية ـ اندماج الأسواق». والكتاب يوازي مرافعة من أجل «إنقاذ الرأسمالية من النيوليبرالية». نحن لسنا غفلاً. فالهدف مكشوف: المطلوب استراتيجية جديدة بنفس الأهداف أي أن يبقى الرأسمال المسيطر للشركات العابرة الجنسيات هو سيد اللعبة. ولكن لا يجوز التقليل من أهمية الخطر في هذه المناورة الجديدة. فكثير من أصحاب النوايا الحسنة قد يسقطون في الفخ والبنك الدولي يسعى منذ عدة سنوات لاستخدام المنظمات غير الحكومية في دعم خطابه «عن النضال ضد الفقر».

في هذه الشروط من الفوضى العارمة استعادت الولايات المتحدة هجومها لتثبيت هيمنتها الشاملة، ووفق ذلك ترتيب النظام العالمي في كل أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية. سأعود لاحقاً إلى مغزى هذا المشروع بالنسبة لتنمية مجتمعات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى نقاط ضعفه وقوّته، وكذلك إلى استعراض المشاريع المضادة الممكنة (المتعلقة بأوروبا، والصين، والجنوب عموماً). ولكن قبل ذلك من الضروري أن ندقق أكثر في طبيعة التحديات الجديدة التي تواجهها الإنسانية، أكان ذلك في العقبات الموروثة من القرن العشرين، أو تلك التي تمثلها التحولات النوعية التي تعيد الرأسمالية انتشارها من خلالها (الثورة المعلوماتية، العولمة المالية،

بروز قوى جديدة في الاستقطاب العالمي، التحولات في بُنى العمل ونهوض قوى اجتماعية جديدة).

5 ـ ميراث القرن العشرين: الجنوب في مواجهة العولمة الجديدة

أشرتُ إلى أن دول العالم الثالث، أثناء «مرحلة باندونغ» قد وضعت موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات (فعلياً أو بالاحتمال)، وذلك بهدف تقليص الاستقطاب العالمي. اليوم علينا أن نميّز نتيجة نجاح هذه السياسة، بين مناطق ومناطق من هذا العالم الثالث الحديث:

(I) البلدان الرأسمالية في آسيا الشرقية (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسينغافورة) وبعدها أيضاً بلدان أخرى من الجنوب الشرقي الآسيوي (بالدرجة الأولى ماليزيا وتايلند)، وكذلك الصين، هذه البلدان التي سجلت معدلات نمو متسارعة في وقت كانت هذه المعدلات تنخفض في كل العالم. وفيما يتعدى الأزمة التي تضربها منذ 1997 تظل هذه البلدان محسوبة بين المنافسين الفاعلين بمنتجاتهم الصناعية في الأسواق العالمية. ترافقت هذه الدينامية الاقتصادية غالباً مع تفاقم في الفروقات الاجتماعية أقل ضخامة، ومع هشاشة أقل، وتدخل فعّال للدولة التي تحتفظ بدور محدَّد في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية، حتى ولو كانت منفتحة على الخارج.

(II) بلدان أميركا اللاتينية والهند تمتلك أيضاً قدرات صناعية لا تقل أهمية. إلّا أن الاندماج الإقليمي أقل تأثيراً (20% في أميركا اللاتينية). تدخلات الدولة أقل تناسقاً وعدم المساواة، الهائلة في هذه المناطق، تصبح أكثر مأساوية مع معدلات نمو متواضعة.

(III) بلدان أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي ظلّت، في الإجمال أسيرة تقسيم متخلف للعمل على المستوى الدولي. فهذه لا تزال في موقع المصدّر

للمواد الأولية، إما لأنها لم تدخل بعد عصر الصناعة، أو لأن صناعاتها ظلت ضعيفة وهشّة وغير منافسة. هنا تأخذ الفوارق الاجتماعية شكل انتفاخ كتل ضخمة من الجماهير المفقرة والمهمشة. لا وجود لإشارة توحي بالتقدم في مجال الاندماج الإقليمي. ونمو يعادل الصفر. ورغم أن هذه المجموعة تضم بلداناً غنية (كمصدري النفط) وبلدان فقيرة أو شديدة الفقر، فإنها لا تضم بلداً واحداً يتصرف كمساهم فاعل في هندسة النظام العالمي. بهذا المعنى هي مناطق مهمشة جملة وتفصيلاً. ويمكن هنا أن نقترح تحليلاً يستند إلى أنماط التنمية الثلاثة: (تصدير زراعي، منجمي، نفطي ريعي)، كما يمكن دعم هذا التحليل بتحليل طبيعة الهيمنات الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تاريخ التحرر الوطني. ونرى بوضوح هنا أن «التنمية» لم تكن قط سوى محاولة الإنخراط في التوسع الرأسمالي العالمي لهذه المرحلة.

إن معيار الفوارق التي تفصل بين الأطراف الفاعلة والمهمشة ليس فقط معيار القدرة التنافسية في الإنتاج الصناعي. إنه أيضاً معيار سياسي. فالسلطات السياسية في الأطراف النشيطة، ومن ورائها المجتمع بالجملة (من دون أن يلغي ذلك التناقضات الاجتماعية الداخلية فيها) تمتلك مشروعاً واستراتيجية للتحقيق. تلك حالة بيّنة بالنسبة للصين وكوريا وبدرجة أقل الهند وبعض بلدان جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية. هذه المشاريع الوطنية تتصارع مع مشاريع الإمبريالية المسيطرة عالمياً. وستسهم نتيجة هذه المواجهة في تشكيل ملامح عالم الغد. بعكس ذلك لا تمتلك الأطراف المهمشة لا مشروعاً ولا استراتيجية خاصين بها (حتى عندما تدّعي ذلك البلاغة الخطابية، شأنها شأن الإسلام السياسي). إذاً الدوائر الإمبريالية «تفكّر» نيابة عنها وتقدّم بالنيابة أيضاً عنها مشاريع تتعلق بهذه المناطق، من دون أن تتواجه بأي مشروع محلي مضاد. هذه البلدان هي فاعل سلبي في العولمة والتمايز المتزايد بين مجموعات بلدان «العالم الثالث» هو ما فجّر هذا المصطلح، ووضع حدّاً لاستراتيجيات الجبهة المشتركة لمرحلة باندونغ (1955 ـ 1975).

مع ذلك ليس هناك من تقييم موحّد لطبيعة التوسع الرأسمالي في بلدان العالم الثالث السابق ولا لآفاقها. بالنسبة لبعض البلدان الصاعدة الأكثر ديناميكية هي على طريق «اللحاق» ولم تعد أطرافاً رغم أن موقعها في التراتبية العالمية لا يزال وسطياً. بالنسبة لآخرين (وأنا من ضمنهم) هذه البلدان تشكل الأطراف الفعلية لعالم الغد. فالتباين مراكز ـ أطراف الذي كان من سنة 1800 ـ 1950 مرادفاً للانقسام بين اقتصادات مصنعة وأخرى غير مصنعة، يقوم اليوم على معايير جديدة ومختلفة يمكن تدقيقها انطلاقاً من تحليل السيطرة التي تمارسها الثلاثية على الاحتكارات الخمس التي سنعود إليها لاحقاً.

هل نحن إزاء ظاهرة لا سابق لها في التاريخ؟ أو على العكس إزاء تعبير عن ميل دائم للتوسع الرأسمالي أُعيق لفترة بميزان قوى أقل سوءاً بالنسبة لأطراف النظام عموماً؟ كان يمكن لذلك أن يكون وضعية استثنائية أسست تضامن العالم الثالث (في نضالاته ضد الاستعمار، ومطالبه المتعلقة بالمواد الأولية، ورغبته السياسية في تحديث وتصنيع نفسه)، رغم تنوع البلدان التي شكّلته. إن تفاوت النجاحات المحققة على هذه الجبهات هو الذي سبّب تآكل تضامن العالم الثالث وتناغمه.

في أي حال وحتى هنالك حيث كانت نجاحات التصنيع أكثر أهمية، ظلّت الأطراف تضم مخزوناً هائلاً من «الاحتياط» والمقصود هنا نسب عالية من قوة العمل المستخدمة في نشاطات متدنية الإنتاجية، أو حتى غير مستخدمة والسبب أن سياسات التحديث ـ أي محاولات «اللحاق» ـ تفرض خيارات تكنولوجية حديثة بذاتها، وبالتالي باهظة الكلفة (رساميل ويد عاملة ماهرة). هذا التفارق المنهجي يتفاقم دائماً مع كون التحديث المزمع يترافق مع لامساواة متعاظمة في توزيع الدخل. وفي هذه الشروط يبقى التباين بين المراكز والأطراف شديد الوضوح. ففي المراكز يظل هذا الاحتياط السلبي أقلّوياً (دائماً تحت مستوى 20%)؛ في حين أنه أكثري دائماً في الأطراف. الاستثناءان الوحيدان هنا هما كوريا وتايوان اللذان تمتعا بنمو لا مثيل له

بفضل عامل الجغرافيا السياسية المؤاتي لهما إلى أبعد الحدود (إذ كان ينبغي مساعدتهما دائماً لمواجهة خطر عدوى الشيوعية الصينية).

وحتى ضمن فرضية استمرار الاتجاهات المسيطرة حالياً في لعب دور الفاعل الأقوى المتحكم بتطور النظام بجملته، وفي المناطق المختلفة المكونة له، كيف يمكن أن تتطور العلاقات بين ما أسميه جيش العمل الفاعل (مجموع العاملين في نشاطات قادرة على التنافس في السوق العالمي) والاحتياطي السلبي (الآخرون، ليس المهمشون والعاطلون عن العمل وحدهم، بل العاملون في قطاعات ضعيفة الإنتاجية، والمحكومون بالإفقار)؟

بالنسبة للبعض ستستمر بلدان الثلاثية في التطور الذي رسمه خيارهم النيوليبرالي. وبالتالي ستنشأ على أرضهم نفسها قوة احتياطية من العمل. وأضيف أنّ إعادة بناء جيش الاحتياط هذا سيكون أكثر أهمية خاصة في حال تخلّت بلدان المركز عن قطاعات كاملة من الإنتاج الصناعي التقليدي وأوكلته للأطراف تحت إشراف احتكاراتها. إذ قد تُقدم المراكز على هذا الخيار لكي تحافظ على موقعها المسيطر عالمياً من خلال انفرادها في التحكم بالاحتكارات الخمسة. في الأطراف المعنية سنواجه أيضاً بنية مزدوجة تتميّز بتعايش جيش فاعل وآخر احتياطي. وهذا يعني أن التطور اللاحق سيقرّب بطريقة ما مجموعتي المراكز والأطراف حتى عندما تستمر التراتبية القائمة على الاحتكارات الخمسة.

كُتب الكثير عن هذا الموضوع وعمّا يفترضه من مراجعات عميقة تطال مفهوم العمل نفسه، كما مفهوم التناغم النسبي الناتج عن نظام إنتاجي وطني أو تباين مراكز وأطراف. «ونهاية العمل» التي يُعلن عنها وفق هذا النفس، «ومجتمع الشبكات الجديد» كمشروع مجتمعي لإعادة تركيب الحياة الاجتماعية حول تفاعل عدد من المشاريع (والبعض يسمّيها «مجتمعات المشاريع» ليعارضها بالمجتمع الصناعي الفوردي) تشكّل بعض هذه المسائل الموضوعة على جدول أعمال علم المستقبل. في كل أشكال تعبيرها، لم تعد هذه الأطروحات تواجه احتمال أن تظل المجتمعات متجانسة، ولو

نسبياً، من خلال تعميم شكل مسيطر في العلاقات الاجتماعية. المجتمعات المتعددة السرعة، والاقتصادات المتعددة السرعة ستفرض نفسها في كل مكان، في المراكز كما في الأطراف. سنجد هنا وهناك «عالماً أول» من الأغنياء والميسورين المتمتعين برفاهية مجتمع المشاريع الجديد هذا، «وعالماً ثانياً» من الشغّيلة المستغَلّين بقسوة، «وعالماً ثالثاً» (أو رابعاً من المستثنين والمهمَّشين).

الأكثر تفاؤلاً على ضفة الآمال السياسية سيقولون بأن تواجد جيشي عمل فاعل واحتياطي، في كل من المراكز والأطراف ربما يخلق شروط تجدّد الصراعات الطبقية المتّسقة والقادرة أن تكون جذرية وأممية.

التحفظات التي أقدمها إزاء هذه الفكرة تنطلق من ملاحظتين أختصرهما بما يلي:

(I) قد يكون من المستحيل أن يعاد في المراكز تشكيل جيش عمل احتياطي كبير وثابت وأن يعاد تركيز النشاطات على تلك المرتبطة بالاحتكارات الخمسة. النظام السياسي للثلاثية لا يسمح بذلك إطلاقاً فبصورة أو بأخرى قد تحرف الانفجارات الحادّة الحركة خارج الدروب التي يرسمها الخيار النيوليبرالي إما إلى اليسار في اتجاه تسويات اجتماعية جديدة تقدمية أو إلى اليمين في اتجاه شعبوية قومية شبه فاشية.

(II) في الأطراف، حتى أكثرها ديناميكية، سيكون مستحيلاً أن يمتص توسّع النشاطات الإنتاجية المحدّثة الاحتياطات الهائلة القابعة في نشاطات ضعيفة الإنتاجية للأسباب التي ذكرناها سابقاً. الأطراف الديناميكية ستبقى إذاً أطرافاً، أي مجتمعات مخترقة بكل التناقضات الكبرى الناتجة عن تواجد بؤر محدّثة (حتى لو كانت مهمة) محاطة بمحيط ضعيف التحديث. وهذه التناقضات ستساعد في إبقائها تابعة وخاضعة لاحتكارات المراكز الخمسة. فكرة أن الاشتراكية وحدها تستطيع أن تجيب على مشكلات هذه المجتمعات (بعض هذه الأطروحات طوّره ثوريون صينيون) تظل صحيحة إذا ما فهمنا الاشتراكية لا كصيغة منجزة ونهائية، بل كحركة تمفصل تضامن

الجميع، وتتحقق عبر استراتيجيات شعبية تؤمّن الانتقال التدريجي والمنظّم لمحيط الاحتياط نحو البؤر الحديثة بوسائل متحضرة. هذا يفترض فك الارتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق هذه الفترة الوطنية والشعبية من مرحلة الانتقال الطويلة.

أضيف بأن مفهوم «القدرة التنافسية» يُعالَج في الخطاب المسيطر بوصفه مفهوماً ميكرو-اقتصادياً (وتلك رؤية قصيرة النظر لمدير مؤسسة). في حين أنّ ما يعطي هذه القدرة التنافسية للمؤسسة هي النظم الإنتاجية الوطنية إذا ما كانت فعّالة بالجملة.

انطلاقاً من الملاحظات والتأملات المستعرضة هنا، نرى أن العالم خارج الثلاثية يتكون من ثلاث شرائح طرفية:

* الشريحة الأولى: البلدان الاشتراكية سابقاً، الصين، كوريا، تايوان، الهند، البرازيل والمكسيك التي توصلت إلى بناء نظم إنتاجية وطنية (وبالتالي قادرة على التنافس، في الممكن إذا لم يكن واقعياً).
* الشريحة الثانية: البلدان التي دخلت مرحلة التصنيع من دون أن تتمكن من خلق بنى إنتاجية وطنية: البلدان العربية، جنوب أفريقيا، إيران، تركيا، وبلدان أميركا اللاتينية. هنا نجد بعض المؤسسات الصناعية القادرة على المنافسة (تحديداً بسبب رخص اليد العاملة)، ولكننا لا نجد نظماً تنافسية.
* الشريحة الثالثة: البلدان التي لم تدخل الثورة الصناعية (البلدان الأفريقية عموماً). هذه البلدان ليست «منافسة» إلّا في الميادين المتمتعة بمزايا طبيعية: المناجم، النفط، المنتجات الزراعية الاستوائية.

في كل بلدان الشريحتين الأولى والثانية لم يتم امتصاص احتياطي العمل «السلبي»، وهو يتراوح بين 40% في روسيا و80% في الهند والصين، في أفريقيا والعالم الرابع تبلغ هذه النسبة أحياناً 90% وما فوق. والكلام، في هذه الشروط، عن المنافسة كهدف استراتيجي هو مرادف للهذيان بكلام لا يقول شيئاً.